

قانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٤

**يربط حساب ختامي موازنة الهيئة العامة لراكز المؤتمرات
عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١**

**باسم الشعب
رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة العامة لراكز المؤتمرات عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٥٤٥٥٨١ جنيها (فقط وقده عشرة ملايين وخمسماة وخمسة وأربعون ألفا وخمسمائة وواحد وثمانون جنيها لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٣٢٦٢ .٥ جنيها (فقط وقده خمسة ملايين وثلاثة وأربعون ألفا ومائتان واثنان وستون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ١٢٢٥٧٩ .١ جنيها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٨١٧٤٧٢ جنيها .

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٣١٩ .٥٥ جنيها (فقط وقده خمسة ملايين وخمسمائة واثنان ألفا وثلاثمائة وتسعة عشر جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٢٦٨ .٥٣٥ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٢٨٢١٧٨٤ جنيها .

ثالثاً: الإيرادات الجارية:

يربط حساب ختامي الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٣٢٦٢ .٥ جنيهها (فقط وقدرها خمسة ملايين وثلاثة وأربعين ألفاً ومائتان واثنان وستون جنيهها لا غير) .

رابعاً: الإيرادات الرأسمالية:

يربط حساب ختامي الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٣١٩ .٥٥ جنيهها (فقط وقدرها خمسة ملايين وخمسماة وألفاً وثلاثمائة وتسعة عشر جنيهها لا غير) موزعاً على البابين التاليين :

- (أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢١٤٦٨١٧ جنيهها .
- (ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٣٥٥٥ .٢ جنيهها .

(المادة الثانية)

تعديل اعتمادات الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بموازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٣٢٦٨٩ .٠ جنيهها (فقط وقدرها مليون وثلاثمائة وستة وعشرون ألفاً وثمانمائة وتسعون جنيهها لا غير) وذلك لمواجهة الزيادات التي وقعت بالباب مقابل خفض اعتمادات الباب الأول - الأجرور بمبلغ (٦٠) جنيهها وزيادة الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) بمبلغ ١٣٢٦٨٣ . جنيهها وفقاً لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م .

(حسني مبارك)